الأنباء
الجمعة 18 يناير 2013

النيابة تخلي سبيل عاملي مزلقان أرض اللواء وتستمع لأقوال سائق القطار

وزير النقل المصري: خطط عاجلة لتطوير السكك الحديدية

مصريون يعتلون سطح أحد القطارات في القاهرة اثناء سفرهم أمس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: أكد وزير النقل والمواصلات المصري حاتم عبداللطيف امس أن هناك خططا عاجلة لتطوير مرفق السكك الحديدية، لافتا إلى أن قطاع السكة الحديد يعاني ضعفا في الكثير من الإمكانيات.

وأشار عبداللطيف أمام لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشورى (البرلمان) إلى أن المشكلة لا تكمن في تقادم أسطول نقل السكك الحديدية فحسب ولكن هناك مشكلة أكبر تتمثل في «منظومة الصيانة» التي تحتاج إلى إعادة ترتيب فضلا عن احتياج العنصر البشرى داخل مرفق السكة الحديد إلى التطوير «وهذا ليس بالأمر السهل».وتأتي التصريحات على خلفية تكرار حوادث القطارات التي كان آخرها بمحافظة الجيزة جنوب العاصمة القاهرة ما أودى بحياة 19 شخصا وإصابة 118 آخرين فجر الأربعاء.

وذكر عبداللطيف أن قطاع النقل في مصر يحتاج الى 170 مليون جنيه (الدولار يساوي 6,50 جنيهات تقريبا) لتوفير قطع الغيار لإجراء الصيانة الدورية و300 مليون جنيه لصيانة الجرارات، مضيفا انه تم التعاقد على شراء 221 عربة قطارات جديدة فيما سيتم الإسراع بشراء 336 عربة قطار أخرى.

وأشار إلى أن ما بين 80 و85٪ من نحو 3300 عربة سكة حديد انقضى عمرها الافتراضي، لافتا كذلك إلى أن هناك سلوكيات خارج مرفق السكك الحديدية تتمثل في سلوكيات خطأ من قبل بعض المواطنين. وأكد عبداللطيف أن هناك خطة لتطوير 171 مزلقانا وأنه بانتهاء عام 2013 سيتم الانتهاء من تطوير أغلب مزلقانات القطارات على مستوى مختلف مناطق البلاد. وذكر أن الخطة العاجلة لتطوير مرفق السكك الحديدية تتلخص في النظر إلى ما يمكن معالجته على وجه السرعة فيما يتعلق بالقضبان والعربات والجرارات إضافة إلى خطط مستقبلية تهتم بورش الصيانة وإعادة هيكلة الشركات العاملة في المرفق. وأشار إلى أن نسبة وفيات حوادث السكك الحديدية حسب دراسة أجريت بعد حادث دموي عرف باسم «قطار الصعيد» عام 2002 تتراوح بين 100 و120 فردا سنويا وأن نحو 60٪ من تلك الحوادث نابعة من سلوكيات مواطنين وأن أكثر من 50٪ تقع عند مزلقانات.وذكر عبداللطيف ان الفترة المقبلة ستشهد أيضا الاهتمام بنقل البضائع بالسكك الحديدية، موضحا أن 98٪ من البضائع تنقل بالشاحنات و1٪ بالسكك الحديدية و0,5٪ بالنقل النهري.

وأكد في الوقت نفسه أن موارد مرفق السكك الحديدية كبيرة ولكن غير مستغلة الاستغلال الصحيح.

الى ذلك، أمر المستشار محمد ذكري المحامي الأول لنيابات شمال الجيزة الكلية امس، بإخلاء سبيل عاملين اثنين بمزلقان أرض اللواء، على خلفية التحقيقات التي تباشرها النيابة في حادث القطار الذي اصطدم بسيارة بالمزلقان مما أسفر عن مصرع 4 أشخاص.

وتبين من التحقيقات الأولية التي أجرتها النيابة أن مزلقان أرض اللواء كان مغلقا، وأن عاملي المزلقان قاما باتخاذ الإجراءات التي يوجبها عليهما عملهما بإغلاق المزلقان في الوقت المحدد وقبل مرور القطار، فيما تقوم النيابة بالاستماع إلى أقوال سائق القطار لاستكمال التحقيق وتحديد المسؤوليات الجنائية.

بكار: تشكيل المجلس الرئاسي لـ «النور» سيعطي انطلاقة كبيرة للحزب

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد نادر بكار مساعد رئيس حزب النور لشؤون الاعلام ان الانتهاء من تشكيل المجلس الرئاسي للحزب تكليل لجهود سنة كاملة من العمل المتواصل.

واشار بكار امس الى ان المجلس الرئاسي سينقل الحزب من الفترة الانتقالية الى استكمال بناء مؤسساته واستكمال الهيكل الداخلي، وان الانتهاء من المجلس الرئاسي سيعطي انطلاقة هائلة للحزب قبل الانتخابات البرلمانية القادمة، ويمكنه من استيعاب كل طاقات ابنائه، ويؤدي الى مزيد من الاستقرار الداخلي بالحزب.

النيابة توافق لزكريا عزمي على سداد المبالغ المستحقة عليه في قضية «هدايا الأهرام»

القاهرة ـ أ.ش.أ: وافق المستشار مصطفى حسيني المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا امس على قيام د.زكريا عزمي الرئيس السابق لديوان رئاسة الجمهورية، بسداد مبلغ مليون و500 ألف جنيه تمثل قيمة الهدايا التي كان قد تقاضاها وتحصل عليها من مؤسسة الأهرام الصحافية خلال الفترة من عام 2006 وحتى يناير 2011.

وقال المستشار حسيني في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط إن تعداد من قاموا حتى الآن بسداد قيمة الهدايا التي تحصلوا عليها من الأهرام بدون وجه حق، يبلغ 24 شخصا من بين 26 شخصا تحصلوا على تلك الهدايا، وقاموا بسداد قرابة 30 مليون جنيه.

وأشار إلى أن اثنين فقط لم يقوما بسداد الأموال المستحقة عليهما في ضوء ما كشفت عنه التحقيقات، وهما اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق، والدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية الأسبق الهارب حاليا خارج البلاد، موضحا أن قيمة الهدايا المستحقة على العادلي تبلغ مليون جنيه، فيما تبلغ قيمة الهدايا المستحقة على غالي مليونا و500 ألف جنيه.

جدير بالذكر أن تحقيقات نيابة الأموال العامة العليا كانت قد كشفت النقاب عن أن قيمة الهدايا التي صرفت من ميزانية مؤسسة الأهرام الصحافية خلال الفترة من عام 1984 وحتى عام 2011 تجاوزت ما يقارب 100 مليون جنيه، بدون وجه حق على نحو يمثل تسهيلا للاستيلاء على المال العام، وتربيحا للغير بدون وجه حق، وإضرارا عمديا بأموال المؤسسة.

وتمثلت الهدايا الممنوحة من المؤسسة العدد من كبار رجال الدولة في النظام السابق، في ساعات قيمة، وأقلام ذهبية، وجنيهات من الذهب ورابطات عنق باهظة الثمن وأطقم من الألماس ومجوهرات وحقائب جلدية للسيدات والرجال وأحزمة جلدية.

وزير الاتصالات: خطة طموحة لتفعيل مليون بطاقة ذكية خلال الفترة المقبلة

القاهرة ـ أ.ش.أ: كشف م.عاطف حلمي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن خطة قومية طموحة لتفعيل مليون بطاقة ذكية تشترك فيها جميع الهيئات والجهات العاملة بالدولة، على أعلى مستوى احترافي، لدعم منظومة الهوية الرقمية خلال الفترة المقبلة.

وقال الوزير ـ في مؤتمر صحافي عقده امس بمقر الوزارة بالقرية الذكية ـ إن المشروع القومي يدرس حاليا لوضع القواعد الخاصة، متوقعا أن يظهر مشروع استرشادي لـ 50 إلى 60 ألف بطاقة ذكية خلال الفترة من 5 إلى 6 أشهر المقبلة»، مضيفا «لن نعلن عن رقم أو مشروع أو خطة طموحة إلا ولدينا سند على أرض الواقع لتحقيقه».

وأكد الوزير حاجة قطاع الاتصالات للتعافي والنهوض بمعدلاته التي هبطت من 18 إلى 17٪ قبل الثورة لتصل إلى 6,5٪ إبان العام المالي 2011ـ2012، آملا أن يتم الوصول إلى نسبة نمو 10٪ خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الوزارة ترتكز على محورين أساسيين في عملها أولهما على المدى القصير بضرورة جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل ودعم الصناعات، لكي تنعكس على المواطن العادي ويشعر بأن مبادئ الثورة قد تحققت من عيش وحرية وعدالة اجتماعية، والآخر طموح كإستراتيجية البرودباند والهوية الرقمية، الأمر الذي يتطلب تضافر القيادات والعاملين في مؤسسات القطاع ودعم البنية الأساسية والمعلوماتية والعمل المؤسسي.

وإزاء إستراتيجية البرودباند (الإنترنت فائق السرعة)، أكد الوزير أنه بمنزلة حجر الزاوية لتحقيق مشروع الهوية الرقمية التي ستنعكس على المواطن المصري وستسهم في نقل مصر نقلة نوعية كبيرة ليس فقط في استخدام تكنولوجيا المعلومات ولكن انعكاسه على الشركات العاملة بالقطاع بالكامل.

وبالنسبة لموضوع الرخصة الموحدة، أشار إلى أنه تمت الاستعانة ببيت خبرة عالمي لوضع سياسة واضحة لتسعير الخدمات التي ترغب شركات الاتصالات العاملة بالقطاع في ضمها إليها، مؤكدا أن إعطاء المصرية للاتصالات رخصة المحمول على رأس أولوياته.

وقال «إن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات سيجتمع يوم 28 يناير الجاري لتفعيل موضوع الرخصة الموحدة، ولمناقشة استراتيجية البرودباند، ونظام تتبع المركبات، وتحويل الأموال عبر الموبايل».

وأشار إلى أن وزارة النقل لديها بالفعل خطة لتطوير منظومة السكك الحديدية قدمتها شركة «ترانس آي تي»، ووعد بالتنسيق بين الوزارة ومسؤولي الشركة بشأن الدعم المطلوب وتبادل الآراء والخبرات.

خليفة: المرافق تحتاج إلى 6 مليارات جنيه للإحلال والتجديد

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد د.عبدالقوي خليفة وزير مرافق مياه الشرب والصرف الصحي أن الوزارة لن تتحمل أخطاء الجهات الأخرى خاصة المناطق التي تم انشاؤها دون ترخيص والتي يتكلف إدخال المرافق لها 10 أضعاف المناطق المخصصة والمرخصة، مشيرا إلى أن مشكلة الاسكندرية عقب الأمطار الغزيرة كان وراءها نقص الامكانيات الموجودة في الشركة القابضة لمياه الشرب بالاسكندرية حيث كان لا يوجد بها الا أربع سيارات فقط لخدمة المحافظة بالكامل وكان من الصعب الدخول إلى المناطق غير المخططة التي انشئت بها عقارات دون ترخيص وحملت شركة الصرف الصحي أعباء كثيرة. وفيما يتعلق بتوصيل المرافق للمباني المخالفة، أكد أنها ليست مسؤولية الوزارة وحدها، مشيرا الى ان هناك قانونا رقم 119 الذي يجري حاليا ايجاد آلية لتطبيقه مع وزارة الاسكان. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده وزير المرافق مع م.أسامة الشربتلي رئيس ديوان المظالم برئاسة الجمهورية لاستعراض موقف الديوان من الشكاوي التي ترد اليه بخصوص مياه الشرب والصرف الصحي. وقال خليفة ان هناك خيرا كثيرا قادما بمشروعات المياه ومياه الشرب والصرف الصحي بعد ان دخلت الجمعيات الأهلية ورجال الاعمال في تمويل مشروعات صرف صحي القرى وبلغ اجمالي القرى التي يتم ادخال الصرف الصحي لها 12 قرية بتسع محافظات بجهود ذاتية من هذه الهيئات وبعض رجال الاعمال.وأضاف ان ما يصل من وزارة المالية لمشروعات الاحلال والتجديد لهذا العام بلغ مليار جنيه والتكلفة الحقيقية التي نحتاجها 6 مليارات جنيه خاصة بعد ان بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع مياه الشرب والصرف والصحي 120 مليار جنيه ويجب تخصيص نسبة 5٪ لمشروعات الاحلال والتجديد. وأوضح خليفة ان الوزارة هي وزارة خدمات وهدفها الاول هو خدمة المواطن ولكن في حدود الامكانيات المتاحة لها والمحدودة في الوقت الحالي، مشيرا الى أن الوزارة هي الوحيدة التي حصلت على دعم اضافي من الدولة ما يدل على اهمية هذا المرفق المهم ودعمه. وأثنى الوزير على الجهد المبذول من جانب ديوان رئاسة الجمهورية في التعامل مع الشكاوى التي ترد اليه مشيرا الى ضرورة ان يكون هناك صدق في تقديم الشكوى حتى لا يكون هناك تضليل.

من جانبه، أكد م.الشربتلي رئيس ديوان المظالم برئاسة الجمهورية ان الهدف الاساسي من الديوان هو الدفاع عن المواطن وحل مشاكله وذلك بالتعاون مع الوزارات والمحافظين الى جانب الدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية. وأوضح الشربتلي ان الديوان كيان يعمل كوسيط بين المواطنين وبين الجهات الحكومية لحل مشاكلهم الى جانب حصر الشكاوى المتكررة والمشابهة لتحديد المشاكل الجذرية والعمل على تقديم حلول لها بالتعاون مع المجتمع المدني، مشيرا الى ان الديوان يعمل حاليا على التكامل مع وسائل التواصل التكنولوجية لتسهيل اتصال المواطن به من خلال رسائل المحمول او المحادثات الالكترونية.

«الشورى» يوافق على عزل أعضاء «الوطني» المنحل

القاهرة ـ أ.ش.أ: وافق مجلس الشورى على عدد من مواد قانون انتخابات مجلس النواب، من بينها المادة الخاصة بعزل أعضاء الحزب الوطني المنحل ونوابه في البرلمان في أي من الدورتين السابقتين 2005 و2010.

وعدل مجلس الشورى في جلسته الصباحية امس «المادة 17» من قانون الانتخابات والتي تنص على «اذا لم يتقدم في الدائرة الانتخابية الا قائمة واحدة يعلن انتخاب المرشحين الواردة اسماؤهم بهذه القائمة بشرط حصولها على نسبة 2٪ فقط (بدلا من 10٪ على الأقل) والتي وردت في المشروع المقدم من الحكومة.

ورفض المجلس التوسع في منع التنفيذيين من دخول البرلمان بما في ذلك اعضاء مجالس ادارات الاجهزة الرقابية والمستقلة وأقر المجلس «المادة 27» بنصها الوارد من اللجنة التشريعية، والذي ينص على: «لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية الحكومة او المجلس الاقتصادي الاجتماعي والمجالس الشعبية المحلية ومنصب المحافظ ورؤساء الاجهزة الرقابية والمستقلة او وظائف العمد والمشايخ او عضوية اللجان الخاصة بها».

ووافق على استثناء اعضاء هيئة التدريس والبحوث في الجامعات ومن في حكمهم من العاملين في الوزارات والمجامع ومراكز البحوث العلمية من شرط التفرغ لعضوية المجلس «بشرط عدم شغلهم لوظائف ادارية بتلك الجهات» ورفض النواب حذف الشرط الأخير.

ورفض النواب إضافة عبارة «بما لا يخالف الحد الاقصى للاجور» او «لا يجوز الجمع بين ما يتقاضاه من وظائف اخرى وما يحصل عليه من المجلس على «المادة 31» والتي تنص على «يتقاضى رئيس مجلس النواب مكافأة مساوية لمجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الوزراء». ووافق النواب على المادة كما جاءت في النص المقدم من اللجنة التشريعية والدستورية: «يتقاضى رئيس مجلس النواب مكافأة مساوية لمجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الوزراء».

ووافق نواب الشورى على «المادة 35» والتي تؤكد ان المجلس مستقل بموازنته، كما وافق على عزل أعضاء الحزب الوطني، والتي تنص على «ألا يكون من قيادات الحزب الوطني المنحل ويقصد بالقيادات كل من كان عضوا بامانته العامة او بمكتبه السياسي او بلجنة السياسات في الخامس والعشرين من يناير 2011 او كان عضوا بمجلس الشورى في أي من الفصلين التشريعيين السابقين على قيام الثورة ولا يسري هذا الشرط الا لمدة 10 سنوات من تاريخ العمل بالدستور».

وبعدما حذر النائب ناجي الشهابي من عدم دستورية المادة قال صبحي صالح إن المشرع قصد زمنا محددا، ولم يقصد الجمع بين «نواب 2005 و2010». وأضاف صالح: «وللدستورية أن تعدله اذا ما وجدته أنه غير دستوري».

النائب العام يقرر انتداب قاضٍ جديد للتحقيق في الاعتداء على رئيس نادي القضاة

القاهرة ـ يو.بي.أي: قرر النائب العام المصري المستشار طلعت عبدالله امس انتداب قاض جديد للتحقيق في واقعة الاعتداء على رئيس نادي القضاة المستشار أحمد الزند.

وأبلغ مصدر قضائي يونايتد برس إنترناشونال أن القرار جاء بطلب تقدم به محامو المتهمين بالاعتداء على المستشار الزند الذين طلبوا من وزير العدل المستشار أحمد مكي انتداب قاض مستقل من الوزارة للتحقيق في القضية ورفع الحصانة القضائية عن الزند.

وأوضح المصدر أن انتداب قاض جديد للتحقيق يأتي بعد أن تم انتداب أول قاض من قبل وزير العدل هو المستشار وائل الشيمي الذي استمع إلى أقوال الشهود في الواقعة، لافتا إلى أن انتداب قاض للتحقيق هو مسار مختلف عن المسار الطبيعي للتحقيق في أي قضية والتي تبدأ بإحالة المتهم إلى النيابة المختصة التي تحيل القضية بعد تحقيقها إلى المحكمة مشفوعة بقرار الاتهام.

وكان رئيس نادي القضاة في مصر المستشار أحمد الزند أصيب بجروح وكدمات بالوجه والرأس استدعت نقله إلى المستشفى بعد تعرضه لهجوم من جانب عدد من المتظاهرين أمام مقر النادي عقب اجتماع موسع مساء 22 ديسمبر الماضي تم خلاله مناقشة أزمة النائب العام الناجمة عن رفض غالبية أعضاء السلطات القضائية في البلاد استمراره بمنصبه.

وأوقفت عناصر الأمن 3 أشخاص من بينهم شاب فلسطيني الجنسية بتهمة الاعتداء على الزند.

تقرير إخباري

قرار موافقة الحكومة على مشروع الصكوك... هل سيحسم الجدل بين الخبراء الاقتصاديين؟

القاهرة ـ أ.ش.أ: بعد احتدام الجدل حول مشروع الصكوك التي تعتزم الحكومة المصرية إصدارها وتباين آراء الخبراء حول هذا الموضوع بشروطه ومعوقاته، وعقب الملاحظات التي أبداها مجمع البحوث الإسلامية على مشروع الصكوك المقدم من الحكومة المصرية، حسم مجلس الوزراء القرار الخاص بمشروع قانون الصكوك مع مراعاته للملاحظات التي أبداها مجمع البحوث بعد موافقة القوى السياسية ومجلس الشورى.

وتطرح موافقة الحكومة سؤالا مفاده: هل يستمر الجدل والنقاش المجتمعي بين العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين حول مشروع القانون الخاص بالصكوك الإسلامية، ومدى تأثيره على الاقتصاد المصري في هذه المرحلة وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تعاني منها مصر أم سينتهي هذا الجدل خاصة ان البعض أكد أهمية تلك الصكوك الاسلامية وتأثيرها الايجابي في حل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وخاصة أن تلك السندات قد ساهمت بشكل كبير في نهضة اقتصادية في العديد من الدول الاسلامية التي اتبعتها مثل ماليزيا والسعودية وقطر، فيما رفض البعض الآخر فكرة الصكوك الاسلامية معتبرين انها وسيلة لبيع الأصول العامة المصرية. من جانبه، قال أحمد حمدي سبح المحلل الاقتصادي ومدير محافظ مالية بالبورصة «لا يوجد ما يعرف باسم الصكوك الاسلامية وإنما هي صكوك فقط وكلمة إسلامية أضافتها الحكومة، حيث ان الصكوك أداة مالية تستخدم منذ زمن في الدول الإسلامية وغير الاسلامية وهي شكل آخر من اشكال السندات».

واعتبر أن الصكوك تمثل عبئا أقل من العبء الذي تمثله السندات على مصدرها حيث ان الصكوك لا تلزم مصدرها بفائدة محددة كالسندات، ولكنها تظل ذات مخاطرة عالية بالنسبة لحامل الصك حيث انه يصبح شريكا في الربح أو الخسارة، مشيرا إلى أن الصكوك تعتبر فكرة جيدة ومميزة في إصدارها وإدارتها في بيئة سياسية واقتصادية مناسبة وذلك في ظل ظروف سياسية مستقرة لا تتسم بالاستقطاب السياسي الحاد.

وأشار إلى ضرورة وجود بيئة صالحة لإصدار الصكوك والمتمثلة في وجود رؤية شبه مشتركة لعلاج المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الفاعلين السياسيين في الدولة، بجانب تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة وعجز متوازن في الموازنة العامة، وبالإضافة إلى مكافحة الفساد والمفسدين.

وقال أحمد حمدي سبح المحلل الاقتصادي ومدير محافظ مالية بالبورصة إنه من المعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري في إصدار الصكوك هو ارتفاع معدلات الدين قياسا بالناتج المحلي وغيرها من الأمور التي تؤثر على قدرة الدولة في الوفاء بتعهداتها وقدرتها على النمو المتواصل وسداد المستحقات.

من جهته، أكد د.محمود عبدالحي المدير السابق لمعهد التخطيط ضرورة وضع رؤية واضحة المعالم خاصة بكافة المشروعات الانتاجية التي سيصدر عنها الصكوك ومحددة الارباح لمشتري الصك، لافتا إلى أنه لا جدوى من صدور الصكوك خاصة بالمرافق العامة خاصة أن الهدف منها تحقيق خدمات للشعب وليست تحقيق الأرباح. وأشار إلى أن الهدف من إصدار الصكوك تجميع الدولة لمبالغ من الأفراد أو الشركات بدلا من الاقتراض من البنوك أو من الخارج مما يزيد من مشكلة الدين العام، وإدخالها في مشاريع انتاجية ذات دراسة جدوى دقيقة لجميع هذه المشاريع سواء في القطاع العام أو الخاص، مما يعود بالنفع على الحكومة من عائد الملكية لهذه المشروعات ويساهم في حل مشكلة عجز الموازنة والعديد من المشكلات الاقتصادية.

وأوضح أن الصكوك الاسلامية تعد سند ملكية مؤقتا حيث تعتبر مشاركة في الربح والخسارة بين مصدر الصك ومشتري الصك حيث لا يعطي حق لحامله في إدارة المشروع، وتكون تكلفة رأس المال غير ثابتة ومعدة فيما يسمى بـ «مال المخاطرة»، موضحا ان الاستزراع والمشاركة يعدان من أكثر الانواع تناسبا مع الاقتصاد المصري. واقترح عبدالحي ضرورة وجود صندوق للمخاطر خاص بالصكوك السيادية، التي تصدرها الدولة وتستخدمها في حالة الخسارة غير المرتبطة بالمخاطر التجارية في المشروعات، وتقوم الدولة بتعويض مشتري الصك مع رد قيمة الصك له، مبينا أن مشكلة المشروعات الاستراتيجية يمكن حلها بعدم طرح صكوك عليها، أو تصدر ويكون له حق الانتفاع فقط وليس ملكية الرقبة «أي لا يجوز بيعه أو ايجاره».

من جانبها، أكدت الدكتورة يمنى حماقي استاذ الاقتصاد على ضرورة تركيز القانون المنظم للصكوك على الجانب الخاص بالمشروعات الانتاجية، مع ضرورة تنظيم كافة التفاصيل الخاصة بالصكوك وشرحها شرحا مفصلا، حتى تيسر ذلك على مشتري الصك.

وأشارت إلى أن وزارة المالية تبنت مشروع الصكوك منذ عام 2009 وبدأت في دراسته ووضعت تشريعا للمشروع من مارس 2011، بالشكل الذي يتماشى مع طبيعته وتم وضع ضوابط صارمة للقواعد الموجودة للدولة، مما يتناسب مع الاقتصاد المصري.

ونفت ما يقال حول أن الصكوك الاسلامية ستؤدي إلى بيع مصر، مؤكدة أنها لا تمس سيادة الدولة، مثلها مثل باقي دول الخليج التي اتبعت نفس هذا النهج والتي لفتت الانظار بعد الأزمة الاقتصادية العالمية.